

التمويل البنكي الإسلامي في البنوك متعددة الجنسيات: استراتيجية منافسة ظرفية أم هيكلية

Islamic Banking in Multinational Banks: A Competitive or Structural Competition Strategy

د. بلميحوب أسماء¹ جامعة برج بوعريريج، الجزائر

Dr. BELMIHOUB Isma, University of Bordj Bou Arreridj, Algeria

ملخص:

توجهت البنوك الشاملة في السنوات الأخيرة إلى تقديم خدمات مالية إسلامية إلى جانب نشاطها المالي التقليدي، في بعض الأسواق ذات الطلب الكبير على التمويل بصيغ إسلامية، كما أقامت بنوك أخرى فروعاً كاملة متخصصة في ابتكار وخلق خدمات ذات طابع إسلامي، ومجهزة بهيئة للشريعة، بهدف إدماج البدائل التمويلية الإسلامية ضمن نظامها المالي، وكذلك التنسيق بين استراتيجيات البنك الأم من جهة ومختلف البدائل الموجهة لبناء استراتيجياتها الاحتكارية من جهة أخرى.

إلا أن الاستثمارات الموجهة إلى الصناعة المالية الإسلامية لا تتميز بالاستقرار في الزمن، فهي قد تنشط في مراحل معينة وقد تتراجع في أخرى، كما أنها قد تستمر في أسواق دون أخرى، ويطرح السؤال ما إذا كانت الصيرفة الإسلامية ستشكل استراتيجية تنافسية بالنسبة لهذه البنوك في الأجل الطويل.

الكلمات الدالة: البنوك متعددة الجنسيات، الصناعة المالية الإسلامية، اقتصاديات التنوع، الابتكار المالي الإسلامي.

Summary:

In the past recent years, global banks have begun offering islamic financial services beside their conventional financing activities in some markets with considerable demand for islamic financing services. Other global banks have incorporated entire subsidiaries specialized in innovating and creating new Shariah-compliant services, for the purpose of integrating islamic finance products into their financial systems, as well as the coordinating between headquarter bank strategy and different alternatives to construct monopolistic advantages.

However, these investments in islamic financial industry are not stable in time, they may activate at certain stages and may decline in others, They may also continue in markets and leave others. The question is whether islamic banking will be a long-term competitive strategy for these banks.

Key words : Multinational Banks, Islamic financial industry, Diversification economics, Innovation.

مدخل:

تخلق المنافسة فيما بين البنوك نفس المنافع كباقي القطاعات الأخرى، فهي ترفع مستوى الفعالية في تخصيص الموارد، وتحسين الإنتاج وزيادة ديناميكية الصناعة المالية من خلال تعزيز القدرات الابتكارية لدى البنوك، وكذلك المساهمة في دعم نمو الاقتصاد بصفة عامة. وتعرف البنوك متعددة الجنسيات ببنائها لاستراتيجيات تنافسية شمولية، أي أنها تتوسع أفقياً لتشمل بلدان العالم، وتتوسع عمودياً لتشمل كل أنواع الخدمات، وتختار هذه البنوك الكبرى التوطن في بلدان دون أخرى وذلك حسب المزايا التي تتمتع بها الأسواق البنكية في كل بلد.

على المستوى الجغرافي، تختار تلك البنوك بلدان التوطن انطلاقاً من اعتبارات داخلية، وهي عوامل خاصة بالعرض، كتقلص الأرباح في البلد الأصلي أو قدرتها على استغلال اقتصاديات الحجم المرتبطة بالنشاط على المستوى الدولي، كما أن هناك اعتبارات متعلقة بالبلد المضيف وهي عوامل خاصة بالطلب، فهي ترتبط

بما توفره الأسواق من مزايا، كأهمية السوق خصوصا فيما يتعلق بزبائن البنك من الشركات العابرة للجنسيات، والتي في الغالب تزيد من جاذبية البلدان، أو كذلك القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار في القطاع البنكي إضافة إلى البنية الديمغرافية للمجتمعات المضيفة فهي تتوجه إلى المجتمعات الشبابية كثيرة الاقتراض وتتفادى المجتمعات العجائزية التي تستهلك ادخاراتها.

أما على المستوى الخدماتي، فإن هذه البنوك الشاملة تعتمد على قدراتها الابتكارية الكبيرة، التي تمنحها مزايا احتكارية في الأسواق المضيفة، لما تتميز به من قدرات على استغلال اقتصاديات السلسلة واقتصاديات التنوع، وهي تلك الوفورات التي يحققها البنك الشامل من خلال تخفيض التكاليف المرتبطة بإطلاق سلسلة خدمات مصرفية متنوعة، ما يزيد من قدراتها التنافسية ويخلق حواجز أمام منافسين محتملين والذين قد لا يتمكنون من استغلال اقتصاديات التنوع لقلة قدراتهم الابتكارية.

وقد توجهت بعض البنوك متعددة الجنسيات إلى خلق فروع متخصصة في الصيرفة الإسلامية في بعض الأسواق التي تتميز بتزايد الطلب على الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث أطلق كل من مجموعة سيتي الأمريكية (Citi Group)، والشركة البنكية لهونغ كونغ وشنغهاي (HSBC) خدمات بنكية ذات طابع إسلامي، وخلق كلاهما تشكيلة من مجموعة خدمات تخضع لضوابط وأحكام التمويل المصرفي الإسلامي، إلا أن اعتماد هذا النوع من الخدمات قد ارتبط بمناطق جغرافية محددة، وهي بلدان وضعت بنية تحتية ملائمة لتطوير أجهزة بنكية قائمة على الشريعة الإسلامية، كما أن الثقافة المصرفية لمجتمعاتها تدعم ذلك التوجه كالسعودية والبحرين وماليزيا...

والبنوك تتميز كغيرها من الشركات متعددة الجنسيات، بقدرتها الكبيرة على اكتشاف مزايا الأسواق والاستفادة منها، فعلى المستوى البنكي، تعبر الأسواق ذات التوجه الإسلامي عن فرص وإمكانات معتبرة لتحقيق اقتصاديات التنوع من خلال بناء استراتيجيات تنافسية قائمة على الإبداع والاحتكار، إلا أن رغبتها في ابتكار خدمات إسلامية غير مستقرة في الزمن، فهي لا تنشأ انطلاقا من إيمانها بتلك الضوابط، وإنما تتعلق بفعالية عملياتها وقد ترتبط أيضا بعملية إدارة مخاطرها خلال الأزمات، نظرا لما تتميز به الصيرفة الإسلامية من استقرار وانخفاض مستوى المخاطرة.

على ضوء ما سبق تطرح إشكالية هذه الورقة وهي:

هل تبني البنوك متعددة الجنسيات استراتيجيات منافسة ظرفية أو طويلة للاستثمار في الخدمات البنكية الإسلامية؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال وضع الفرضيات التالية:

- تتبع البنوك متعددة الجنسيات استراتيجية انتقائية على مستوى الأسواق ذات التوجه الإسلامي قائمة على فعالية بنوكها المحلية، فالسوق البنكي الإسلامي لا يتميز بالتجانس على مستوى مختلف البلدان الإسلامية من حيث إمكانات السوق.

- تبتكر البنوك متعددة الجنسيات خدمات إسلامية لتحقيق اقتصاديات التنويع، وينتج عن عمليات الابتكار تكاليف كبيرة تتطلب الخروج من سوق المنافسة التامة.

- تتخلى البنوك على جزء من عملياتها المالية الإسلامية تبعاً لما تحققه من أرباح، وهذا يعني أن تراجعها يدل على انخفاض أداء السوق البنكي الإسلامي.

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، يخص المبحث الأول لفهم استراتيجيات المنافسة وإدارة المخاطر في البنوك متعددة الجنسيات بصفة عامة، وربطها بالسوق البنكي الإسلامي من ناحية العرض والطلب، أما المبحث الثاني فقد اهتم بدراسة إمكانات السوق البنكية الإسلامية في ظل عدم تجانس الأسواق في البلدان الإسلامية المختلفة، ثم التطرق لحالة بنكين شاملين (متعددي الجنسيات) رائدين في مجال الصيرفة الإسلامية، وهما سيتي بنك (Citibank) بفرعه "بنك الاستثمار الإسلامي سيتي" (CIIB) بالبحرين، و شركة بنك هونغ كونغ وشنغهاي (HSBC)، حول فعالية عملياتهما البنكية الإسلامية، ثم محاولة تفسير تغير استراتيجيات البنوك الشاملة بالنسبة للصيرفة الإسلامية حسب ديناميكية السوق البنكية الإسلامية بصفة عامة.

المبحث الأول: استراتيجيات المنافسة وإدارة المخاطر في البنوك وعلاقتها بالمالية الإسلامية

لقد ازدادت مساهمة البنوك الأجنبية في الأنظمة البنكية لكثير من دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية وكذلك أفريقيا والشرق الأوسط، حيث ساعدت العديد من العوامل على اتخاذ البنوك بعداً عالمياً، كفرص الربح في الأسواق الخارجية، أو التشبع في السوق الداخلية، وكذلك المزايا الممنوحة للبنوك متعددة الجنسيات في تلك الأسواق، إضافة إلى انفتاح أنظمتها المالية.

وتتميز البنوك الكبرى باستعداد كبير للتوطن بالخارج، ويرجع ذلك في الغالب إلى كون أهم زبائنها عبارة عن شركات متعددة الجنسيات، فروعها في الخارج تقوم بطلب خدمات بنكية على أسواق أجنبية، مما يجعل هذه البنوك تبني استراتيجيات توطئية بالخارج للحفاظ على حصتها من السوق العالمية التي تمثلها تلك الشركات¹، ورغم الخصوصيات التي تميز البنوك، إلا أنها كغيرها من الشركات متعددة الجنسيات، محفزة للاستثمار في الأسواق غير الكاملة سواء من حيث المنافسة أو من حيث العرض²، فالقدرات الابتكارية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك الكبرى تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية لأنواع خدمات غير متوفرة في الأنظمة البنكية للبلدان المضيفة، أو لدى المنافسين الأجانب على نفس السوق.

1- استراتيجيات المنافسة البنكية

عندما يتعلق الأمر بالمنافسة داخل القطاع البنكي، فإن البنوك في الغالب تمارس استراتيجية وضع الحواجز أمام المنافسين، وهي تعد إحدى أهم الاستراتيجيات التنافسية على السوق البنكية، وقد ظهرت نظرية الحواجز على يد "جو ستاتن بين" في 1956³، التي تعتبر إحدى المفاهيم الأساسية لمقاربة "هيكل-سلوك-أداء"⁴، التي اعتبرت إطاراً مرجعياً لنظرية تنظيم الصناعة⁵، ثم استخدمت في مجال الصناعة المصرفية، وتقوم

على فكرة أن هيكل الصناعة البنكية (منافسة أو احتكار قلة) يحدد سلوك البنوك في السوق، ويؤثر بذلك على الأسعار المعتمدة وكذلك كمية المنتجات البنكية فيها، مما يقدم مستوى معين لأداء البنوك. فالسلوكيات والصراعات داخل صناعة معينة تحدد بهيكل هذه الصناعة، فمن جهة يتحدد عدد المؤسسات وحجمها، درجة تركيز العارضين في منطقة جغرافية معينة، ومن جهة أخرى تتحدد شروط دخول السوق والحواجز التنظيمية، وبالتالي شروط المنافسة⁶.

فالمقاربة التقليدية لتقدير درجة المنافسة في سوق بنكي معين تقوم على عاملين، عدد البنوك وشدة المنافسة السعرية بينها، حيث تزداد هذه الأخيرة بازدياد عدد البنوك المتنافسة في السوق، وتؤدي إلى مستوى موحد للأسعار والأرباح وكذلك هيكل الأعباء، وتتميز أغلب الصناعات بهيكل وسيط يتراوح بين المنافسة التامة والاحتكار، ولتسيطر المؤسسات في السوق لا بد من العمل خارج حدود المنافسة التامة، من خلال التنسيق فيما بينها للتوجه أكثر فأكثر نحو سوق احتكارية، إلا أن كل مؤسسة ستسعى إلى الخروج عن الاتفاق وتخفيض أسعارها لزيادة حصصها السوقية⁷، ما يجعل السوق تعود لهيكل المنافسة وتفنقر بذلك للمزايا الاحتكارية بالنسبة لمؤسساتها.

2- اقتصاديات الحجم والتنوع والتمركز

تم تطوير نظرية "هيكل-سلوك-أداء" من طرف ميكائيل بورتر في 1977، من خلال إدخال مفهوم الحواجز أمام حركة الشركات وخروجها من السوق، وترتبط الحواجز على الحركة بعدم التجانس داخل القطاع البنكي نفسه لما يتميز به من تنوع الخدمات، فالبنوك المبتكرة لخدمات جديدة مع اتساع الطلب على هذه الخدمات يخلق حواجز أمام بنوك أخرى ذات قدرات ابتكارية ضعيفة.

أما الحواجز على خروج المؤسسات فهو يتعلق بوجود تكاليف غير قابلة للاسترجاع بالنسبة للمؤسسات المتوطنة فعلا، وهي تكاليف تولد أرباحا خلال فترة زمنية طويلة، ولكنها لا تسترجع عند الخروج من القطاع أو الصناعة، ويؤدي عدم وجود حواجز للدخول أو الخروج من صناعة معينة إلى التقليل من قدرة المؤسسات للحفاظ على وضعية الاحتكار، لأن دخول مؤسسات جديدة سيؤدي إلى ضرورة تخفيض الأسعار لمستوى غير مريح بالنسبة للمنافسين الجدد. هذا يعني أن وجود تكاليف توطن غير قابلة للاسترجاع يجعل السوق غير قابلة للتقاسم فيما بين الشركات⁸.

مع بداية ثمانينات القرن الماضي، ظهرت مقاربات جديدة تهتم بسلوك المؤسسات بغض النظر عن هيكل السوق، وسميت "النظرية التجريبية الجديدة للتنظيم الصناعي"، وقد ركزت على تقييم القدرات السوقية للمؤسسات اعتمادا على سلوكها التنافسي "الفعلي" وليس "السعري"، أي تقييم مدى قابلية "تقاسم" السوق فيما بين المؤسسات، بمعنى خروجها من إطار المنافسة التامة وتوجهها نحو احتكار القلة، ويتم ذلك بقبول كل مؤسسة بحصتها من سوق يتمركز فيها النشاط، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للصناعة البنكية، فقد توصلت دراسة قياسية لكل من كلايسنز ولايفن في 2005⁹ إلى وجود علاقة موجبة بين ظاهرة تمركز البنوك في بعض المناطق من جهة، وقابلية تقسيم السوق البنكي¹⁰ فيما بينها من جهة أخرى.

ابتداء من سنوات (2000)، ظهر توجه جديد لتحليل القدرات التنافسية للمؤسسات خارج السعر، ويتعلق الأمر هنا بقدرات البنوك على المنافسة انطلاقاً من تنوع المنتجات واحتكارها لسلاسل خدمات معينة، فالبنوك تفرض سيطرتها على أسواق غير متجانسة المنتجات المعروضة، حيث تستطيع أن تنافس أو تنقسم السوق من خلال تمييز منتجاتها، وتعتمد البنوك أيضاً على سمعتها وتشكيله خدماتها المتنوعة للتمييز في السوق البنكية¹¹، وهذا يعني اكتسابها لمزايا احتكارية في مجال خدماتها المصرفية المبتكرة.

بالنسبة للبنوك متعددة الجنسيات، والتي تعرف بأنها بنوك شاملة، سواء من حيث الامتداد الجغرافي لفروعها عبر العالم، أو من حيث تشكيله خدماتها المتنوعة حسب اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية دينية، فإن قدراتها السوقية تتجلى في نوعين من الاقتصاديات أو الوفورات التي يولدها نشاطها على المستوى العالمي: اقتصاديات الحجم واقتصاديات السلسلة. ففي ظل تناقص الحواجز التنظيمية أمام حركة البنوك دولياً، وكذلك تقارب الحواجز المتعلقة بالسياسات النقدية للدول، لا تواجه البنوك حواجز لدخول الأنظمة المصرفية لأغلب بلدان العالم، لكن يبقى لديها قدرات كبيرة للاستفادة من الحواجز الاقتصادية المتمثلة في اقتصاديات الحجم واقتصاديات السلسلة، فالأولى تربط بين حجم المؤسسة وتكاليفها، فتتسأ وفورات عندما تؤدي زيادة حجم الإنتاج إلى عوائد متزايدة. أما الثانية فهي تركز على اتساع تشكيله المنتجات التي يقدمها البنك، وتتسأ عندما تكون تكلفة إنتاج عدة منتجات معا أقل من مجموع تكاليف إنتاج كل منتج على حدى، هذا يعني انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجم السوق على المستوى الدولي من جهة، وبزيادة عدد أنواع الخدمات المقدمة من طرف البنك الشامل من جهة أخرى.

في حالة اقتصاديات الحجم، قد تمارس البنوك المتواجدة فعلياً في السوق استراتيجية تحديد السعر ضد الداخلين الجدد إلى الصناعة، مما قد يتسبب لهم في خسائر، أما في حالة اقتصاديات السلسلة، تواجه البنوك الجديدة صعوبات لأنها ستكون مجبرة على الإنفاق أكثر لترقية الطلب على خدماتها، أو تطبيق أسعار تنافسية لجذب حصة من الزبائن.¹² يشار أيضاً إلى اعتماد البنوك الشاملة على الحواجز الاجتماعية من خلال المساهمة في مشاريع خيرية في بعض البلدان، أو تقديم الدعم للمرأة مثلاً، وتندرج كلها ضمن عملية خلق الحواجز أمام الوافدين الجدد إلى الصناعة المصرفية.

قد يتبع البنك عدة استراتيجيات لتحقيق كل من اقتصاديات الحجم والسلسلة، فللحصول على اقتصاديات الحجم يتبع البنك استراتيجية تركز، وللحصول على اقتصاديات السلسلة يتبع البنك استراتيجية التنوع في خدماته البنكية، وينتج عن هاتين الاستراتيجيتين أنهما تجعلان السوق غير تامة المنافسة¹³، مما يسمح للبنك باكتساب مزايا احتكارية.

فيما يتعلق باستراتيجية التمركز البنكي فهي تقوم من جهة على عمليات اندماج البنوك فيما بينها، ليتركز رأس المال البنكي لدى عدد قليل من البنوك، كما تقوم أيضاً على اختيار التموضع الجغرافي للبنوك، من خلال البحث عن توطن استراتيجي في الساحات المالية الرئيسية في العالم (لندن، نيويورك..)، إلا أن تمركز الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في أسواق محددة جغرافياً بالبلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية ضمن مجموع عملياتها التجارية والمالية، قد دفع بعدد من البنوك الكبرى لفتح فروع متخصصة في تقديم خدمات مالية

إسلامية، في بلدان تتميز بتوجه أنظمتها المالية نحو التمويل حسب مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يفسر اختيار أسواق كالسعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، أو كذلك ماليزيا وتركيا، على غرار مجموعة "سي تي" التي فتحت فرعا بالبحرين (بنك الاستثمار الإسلامي سي تي) لتقديم خدمات مالية إسلامية، أو أيضا الشركة البنكية هونغ كونغ وشنغهاي التي فتحت فروعاً متخصصة في التمويل الإسلامي في أسواق محددة كالسعودية، ماليزيا، لندن...، فالتركز في هذا الأسواق يحفز على توليد اقتصاديات الحجم الناتجة عن اتساع السوق سواء من جانب الطلب (مجتمع الزبائن الذي يتمتع بخصوصية)، أو جانب العرض (النسيج المؤسسي المالي من بنوك إسلامية محلية متواجدة فعلا في السوق، أو بنوك أجنبية منافسة على نفس السوق) الأمر الذي يسمح بإمكانية تقاسم السوق فيما بينها.

أما فيما يتعلق باستراتيجية التنوع، فإن البنوك الشاملة تتميز بقدرات ابتكارية معتبرة لخلق وإبداع خدمات مصرفية مناسبة لأقسام مختلفة من السوق، سواء لتمويل شركات الأعمال الضخمة، أو الأشخاص، أو كذلك مجال العقارات، أو أيضا الاستثمار في الأسواق المالية، ويعد الابتكار أهم أداة للمنافسة بالنسبة لهذه البنوك، فالتنوع الكبير في تشكيلة خدمات هذه البنوك، يخلق تباينا داخل القطاع البنكي ككل، وتتعدد بذلك أدوات البنوك لخلق حواجز أمام منافسين موجودين فعلا أو منافسين محتملين على سوق معينة، وعندما يتعلق الأمر بالتنوع في الخدمات الإسلامية، فإن البنوك الكبرى تحتاج إلى هيئات متخصصة في ضمان الموافقة والمطابقة بين الأدوات المبتكرة ومبادئ الممارسات المسموحة في إطار الشريعة الإسلامية، فمثلا بنك الاستثمار الإسلامي سي تي مجهز بهيئة الشريعة التي توّطر عمليات الابتكار على السوق البنكية الإسلامية، بالتنسيق مع فرع سي تي بنك المتواجد أيضا في البحرين.¹⁴

فعلى الرغم من أن هذه الشركات العابرة للقوميات قد انتقلت من ذهنية دولية قائمة على عرض منتجات عابرة للحدود، إلى ذهنية متعددة الجنسيات من خلال فهم خصائص البلدان والمجتمعات لتبنيها في استراتيجياتها الإنتاجية والتنافسية، إلى ذهنية عالمية تقتضي الإنتاج لعالم واحد متجانس وفرض إنتاجها "العالمي" على مجتمع المستهلكين "المنمطين عالميا"، إلا أن البنوك متعددة الجنسيات لم تتمكن من تجاوز بعض الخصوصيات الثقافية والدينية لبلدان تتبنى قواعد الشريعة الإسلامية، والتي تشكل أسواقا معتبرة وهامة بالنسبة لها، ولكنها استخدمت تلك الخصائص لخلق سوق خاصة من خلال تشكيلة منوعة من الخدمات المصرفية ذات الطابع الإسلامي، حيث قد تسعى إلى إبداع خدمات جديدة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية بهدف المنافسة على أسواق ذات مردودية مرتفعة، من خلال استراتيجية التركز واستراتيجية التنوع، وبالتالي خلق حواجز اقتصادية أمام منافسيها على تلك الأسواق.

3- الصيرفة الإسلامية كأداة لتسيير المخاطر

تتميز البنوك متعددة الجنسيات بقدرة كبيرة على تنوع وإدارة المخاطر، فهي تجمع بين نشاطات بنك وفروعه من جهة، ونشاطات بنكية تمويلية واستثمارية من جهة أخرى، وتشمل المخاطر البنكية كل من خطر القرض الذي قد ينتج عن عدم قدرة زبائن البنك على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وكذلك مخاطر السوق الناتجة

عن تغييرات معدلات الفائدة أو معدلات الصرف أو أيضا انخفاض قيم الأدوات المالية، إضافة إلى مخاطر عدم السيولة التي قد تنتج من عدم قدرة البنك على تسيير الفرق في استحقاقات خزينته، وأخيرا الخطر العملياتي الناتج عن ضعف الإجراءات، أو الأخطاء البشرية أو كذلك الأحداث الخارجية التي قد تؤثر على عمليات البنك.¹⁵

بالنسبة للخدمات المالية الإسلامية، فإن البنك يواجه المخاطر المتعلقة بالنشاط البنكي بصفة عامة، كما يواجه إضافة لذلك مخاطر متعلقة بالطابع الإسلامي لخدماته، فبالنسبة لخطر القرض، فإن كل العقود الإسلامية التي تنص على الدفع بالتقسيط تتأثر بخطر القرض، كعقود المرابحة، السلم والاستصناع، وكذلك عقود الإجارة.

وهناك أيضا مخاطر متعلقة بتسليم الأصل محل القرض ضمن عقود المرابحة، أو كذلك عند شراء الأصل هناك خطر ألا يأخذه المستفيد، ثم في المرحلة الأخيرة من المرابحة عند تسديد ثمن الأصل بالتقسيط، يبرز خطر عدم قدرة المستفيد على الدفع، إضافة إلى ارتفاع درجة تركيز زبائن الخدمات الإسلامية التي قد تساهم في تفاقم خطر القرض.¹⁶

تتأثر العقود الإسلامية أيضا بمخاطر السوق، أولا فيما تعلق بحيازتها للمحافظ المالية التي يشترط أن تدعم بأصل ملموس، فهي خصوصية ذات أثر على زيادة حصة منتجات السوق (سلع مادية) على حساب هوامش الوساطة المالية التقليدية. ثانيا فيما يتعلق بمعدل الفائدة فهو يعبر عن خطر محوري في التمويل التقليدي، إلا أن تحريمه في التمويل البنكي الإسلامي وتعويضه بهامش تجاري ثابت، أو أيضا بتقاسم الأرباح والخسائر، يجعل العمليات المالية الإسلامية مقصاة -نظريا- من التعرض لهذا الخطر، ولكن واقعا- تعتمد البنوك الإسلامية معدل الفائدة كمرجع لتحديد هوامشها، في ظل غياب "معلم" إسلامي لاتخاذ كمرجع للهوامش وكذلك للربحية، ويمكن القول إن الأداء المالي الإسلامي يقاس عادة بالنسبة لمعيار تقليدي وهو معدل الفائدة، كما أنه و نظرا لقلّة نماذج التقييم الخاصة بالأدوات والمنتجات المالية الإسلامية، فإن هذه الأخيرة تقيم باللجوء إلى علاقات ونماذج تقليدية قائمة على "مرجع" معدل الفائدة، كما هو الحال بالنسبة لعقود الاستصناع وعقود السلم التي تستدعي تقييم الأصل محل العقد، ونفس الشيء بالنسبة لتقييم الصكوك ومستوى مخاطرها، في انتظار بناء "مؤشرات" مرجعية لقياس معدل ربحية العمليات المالية الإسلامية.

وثالثا بالنسبة لخطر معدلات الصرف، فإن كل العقود المالية الإسلامية تكون معرضة لخطر تغييرات معدل الصرف بمجرد تحريرها بعملة أجنبية. كما تتأثر عقود التمويل الإسلامي أيضا بخطر انخفاض قيم الأسهم التي يحوزها البنك عندما يكون مساهما (عقد مشاركة) أو مخاطرا (عقد مضاربة)، إضافة إلى خطر تغييرات أسعار المواد الأولية على القيمة والتدفقات المالية بالنسبة لعقود المرابحة، السلم والاستصناع.¹⁷

فيما يتعلق بمخاطر السيولة، فإن طبيعة النشاط البنكي الذي يقوم على تحويل ودائع قصيرة الأجل إلى تمويلات طويلة الأجل تعرض البنوك لخطر عدم السيولة بسبب الفارق بين استحقاقات الاستخدامات ومصادر التمويل، وعندما يتعلق الأمر بالتمويل البنكي الإسلامي، فإن التعرض لهذا الخطر يرتبط بعدم القدرة على إعادة التمويل من السوق النقدية التقليدية بما أن الاقتراض بالفائدة محرم شرعا، وفي ظل غياب سوق نقدية إسلامية

مخصصة لذلك (باستثناء ماليزيا)، تزداد مخاطر عدم السيولة¹⁸، وبما أن البنوك متعددة الجنسيات تمارس ازدواجية مالية بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، فدرجة تعرضها لهذا الخطر ضعيفة.

كما تتعرض الخدمات البنكية الإسلامية لمخاطر عملياتية غيرها من الخدمات التقليدية، فبالنظر لحدائث الصناعة المالية الإسلامية، فإن الخطر العملياتي يتجلى في نقص العمالة المؤهلة في التمويل الإسلامي، لأن المؤهلات المطلوبة في هذا المجال تتميز بالخصوصية تجمع بين تخصصات تقليدية إضافة إلى معارف دقيقة في مجال فقه المعاملات التجارية والمالية الإسلامية، إضافة إلى نقص الوسائل المعلوماتية المتوافقة مع معايير التمويل الإسلامي، مما قد يصعب إجراءات العقود الإسلامية.¹⁹

هناك أيضا مخاطر بنكية مرتبطة بالتمويل الإسلامي بشكل خاص، كالخطر الديني أو خطر عدم المطابقة، والراجع للاختلاف بين مدارس الفكر الإسلامي حول بعض المسائل القانونية، والتي قد تؤدي إلى تباعد الممارسات، وكذلك تواجه البنوك الممارسة للخدمات المالية الإسلامية خطرا متعلقا بالاستثمار، فكونها بنوك تمول مشاريع من مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، يمنحها صفة شريك ومساهم بدلا من مقرض، رغم أنها قد لا تملك بالضرورة الخبرة والكفاءة لإدارة المشاريع.

إن الانشغالات ذات البعد "الأخلاقي" هي محرك المالية الإسلامية، مما يجعلها بعيدة عن عدد من المخاطر المرتبطة بالمالية التقليدية، مما يضعها في مأمن من بعض اضطرابات النظام المالي التقليدي، نظرا لكون بعض العمليات - وخصوصا المضاربية - مقصاة من مجموع المعاملات الإسلامية، ولقد أثارت الأزمة المالية العالمية 2008 الاهتمام بالعلاقة بين النظام البنكي الإسلامي والاستقرار المالي بصفة عامة، وصمود البنوك الإسلامية خلال فترة الأزمة بشكل خاص، وقد أثبتت إحدى الدراسات التي أجريت على 120 بنك بين إسلامي وتقليدي في ثمانية بلدان²⁰ تضم أنظمتها النوعين من البنوك، أن خلال مرحلة انطلاق الأزمة (2005-2007)، تجاوزت ربحية البنوك الإسلامية نظيرتها في البنوك التقليدية إلا أنها تراجعت في 2009 حسب نفس الدراسة لتتساوى مع نظيرتها في البنوك التقليدية وأرجعت إلى درجة التركيز في البنوك الإسلامية تجاه قطاع أو مقترض²¹، كما توصلت إلى أن نسبة الزيادة في منح القروض في البنوك الإسلامية كانت ضعف نظيرتها في البنوك التقليدية خلال الأزمة، مما ساهم في الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي من خلال استمرارها في منح القروض خلال الأزمة على عكس كل البنوك التقليدية عبر العالم²²، نسبة النمو في أصول البنوك الإسلامية أيضا كانت أكبر بمرتين منها في البنوك التقليدية خلال الفترة 2007-2009، ما يدل على قلة تأثيرها بالأزمة.

المبحث الثاني: الخدمات المالية الإسلامية في البنوك متعددة الجنسيات

لقد أدركت الكثير من المؤسسات المالية الكبرى سرعة نمو وديناميكية قطاع المالية الإسلامية، وتوجهت نحو إقامة فروع لتقديم خدمات مالية إسلامية، فبعد أن بدأت البنوك الإسلامية تنشط على أسواق أوروبية كالدانمارك، فرنسا، لوكسمبورغ، سويسرا، جنوب إفريقيا، وكذلك المملكة المتحدة، قامت في المقابل بنوك أوروبية وأمريكية بتقديم خدمات إسلامية²³، كان ذلك في البداية من خلال فتح شبائيك إسلامية داخل بنوك تقليدية، بهدف التعرف على أهمية السوق مما يسمح لها بتحديد ما إذا كان فتح فرع متخصص في الخدمات

الإسلامية سيكون مربحا، وتتم المقارنة بين تكاليف الابتكار لخدمات متوافقة مع الشريعة (من خلال وضع هيئة للشريعة داخل البنك وهي تعبر عن تكاليف البحث والتطوير وترقية المنتجات) والأرباح المحققة من وراء التخصص في تقديم خدمات متنوعة ومتمايزة موجهة لزبائن يتمتعون بخصوصيات محددة على مستوى الطلب أو كذلك العرض، وقد وصل عدد البنوك التقليدية مع شبك إسلامي 191 بنك في سنة 2009.²⁴

وهناك عدد من البنوك الكبرى التي حاولت تبني خدمات مالية (بنكية أو استثمارية أو تأمينات) متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من بينها سيتي بنك، باركلايز كابيتل، مورغان ستانلي، ميريل لانتش، وشركة بنك هونغ كونغ وشنغهاي، وكذلك بعض البنوك الفرنسية التي طورت بعض النشاطات البنكية الإسلامية في الخليج، وبشكل أقل في فرنسا كبنك بي.أن.بي.باريبا، وسوسبيتي جينرال أو أيضا القرض الزراعي الفرنسي.

البنك العالمي أيضا شارك في عملية إقامة بنوك إسلامية في كل من إفريقيا وآسيا، كما أنه قدم ضمانا لتمويل مشروع متوافق مع الشريعة الإسلامية في جيبوتي عبر وساطة الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (MIGA) التابعة لمجموعته²⁵. كما تمت عملية تمويل مشروع طيران بالشراكة بين بنك فرنسي (نتكس) وبنك كويتي (فايننس هاوس) من خلال تمويل حسابات على شركة (إيرباس) حسب صيغ إسلامية كما قدم بنك (نتكسيس) استشارة فنية في مجال تمويل الطيران²⁶، والتجارب عديدة ومتنوعة، وتشير إلى اهتمام دولي بالصناعة المالية الإسلامية سواء من جانب البنوك، أو من جانب المستفيدين من التمويل.

1- تصاعد أهمية الصيرفة الإسلامية كعامل جذب للبنوك الكبرى

حسب التقرير السنوي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) فإن صناعة الخدمات المالية الإسلامية في العالم قد وصلت إلى قيمة إجمالية تقدر بـ 1,88 ترليون دولار في سنة 2015²⁷، وهي تتوزع على أقسام منفصلة من السوق: الأصول البنكية، الصكوك غير المسددة، أصول الصناديق الإسلامية وأخيرا مساهمات التكافل، والجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي لمختلف قطاعات الصناعة المالية الإسلامية.

جدول (1): توزيع أقسام المالية الإسلامية حسب المناطق (الوحدة : مليار دولار)

المنطقة	أصول البنوك	صكوك غير مستحقة	أصول الصناديق الإسلامية	مساهمات تكافل
آسيا	209,3	174,7	23,2	5,2
مجلس تعاون دول الخليج	598,8	103,7	31,2	10,4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (خارج المجلس)	607,5	9,4	0,3	7,1
إفريقيا جنوب الصحراء	24,0	0,7	1,4	0,5
أخرى	56,9	2,1	15,2	-
المجموع	1496,5	290,6	71,3	23,2

Source: IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2016, P.7

من خلال الجدول، يمكن ملاحظة أن أغلبية أصول الصناعة المالية الإسلامية متمركزة في القطاع البنكي، بالصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا أن باقي القطاعات أيضا أصبحت تمثل جاذبية للمتعاملين، وهي تساهم في تعميق سوق الصناعة المالية الإسلامية، وفي الواقع تمثل تلك الأقسام من السوق عوامل جذب للبنوك الكبرى، كونها تشكل مجالا مهما للابتكار وإبداع خدمات متنوعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا أنها تتطلب عمليات بحث وتطوير للخدمات، مما يزيد من التكاليف التي يتحملها البنك مقابل تطويرها وطرحها في السوق، وكذلك تكاليف لتطوير شبكات توزيعها (السماسة والمستثمرين بالنسبة للصكوك الإسلامية)، تعتبر هذه الأسواق جاذبة للبنوك متعددة الجنسيات، لأنها تسمح بخلق أسواق احتكارية من خلال ابتكار خدمات بخصائص جديدة، ومن خلال خلق تنافسية سعرية مع باقي البنوك من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير الذي تتمتع به البنوك الشاملة بسبب تواجدها على عدة أسواق، إضافة إلى اقتصاديات التنويع من خلال تخفيض تكاليف الخدمات بسبب توزيع الأعباء على عدد كبير من الخدمات المقدمة، ويسمح انخفاض تكلفة التمويل باستهداف لعدد أكبر من الزبائن.

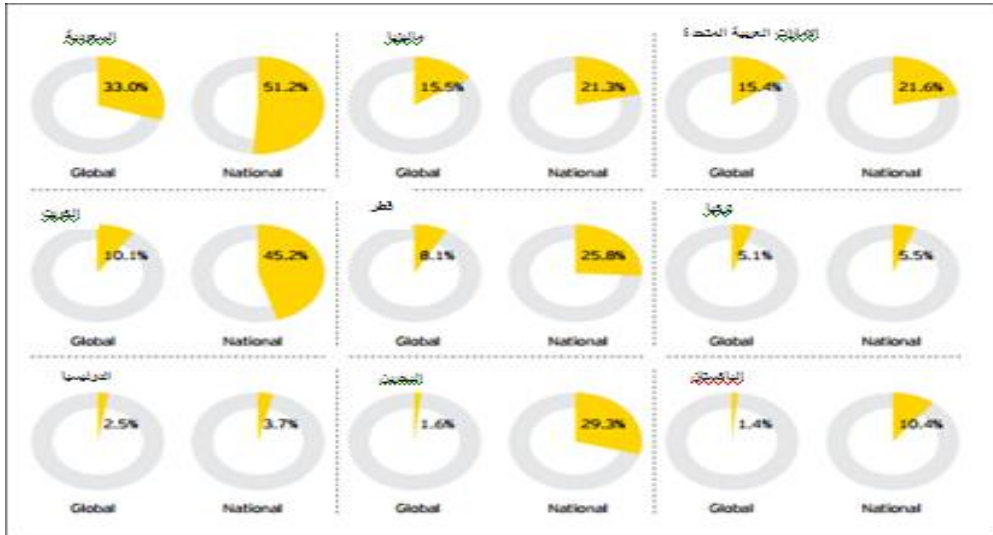
يشار أن توطن البنوك الشاملة في الأسواق ذات التوجه الإسلامي لم يكن موحدًا بالنسبة لكل البنوك، فعلى الرغم من تقارب استراتيجياتها التوطنية، إلا أن البعض من هذه الأسواق يتمتع بجاذبية أكثر للبنوك متعددة الجنسيات.

2- عدم تجانس أسواق التمويل البنكي الإسلامي كمعيار لاختيار التوطن

إن اتساع سوق الخدمات المالية الإسلامية تحكمه عدة عوامل مرتبطة بمميزات الزبائن من جهة، وأيضا بخصائص وأنظمة الدول من جهة أخرى، حيث تتباين أهمية البنوك الإسلامية عبر مختلف الدول التي تتبنى أنظمة مصرفية مزدوجة بين النظام الربوي التقليدي، والنظام المالي الإسلامي، وهي متمثلة في تسعة بلدان أساسية: البحرين، قطر، أندونيسيا، العربية السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، الكويت والباكستان²⁸.

حيث تمثل هذه البلدان أسواقا هامة لتوطن البنوك متعددة الجنسيات، نظرا لأهمية الصيرفة الإسلامية بالنسبة للقطاع البنكي ككل، وهي تتراوح ما بين النصف بالنسبة للسعودية، إلى 1.4% في باكستان. حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: حصة الصيرفة الإسلامية في البلدان ذات التوجه المالي الإسلامي



Source: Ernst and Young Advisory, World Islamic Banking Competitiveness Report, 2016, P.12.

يلاحظ أنه في 2016 احتلت السعودية المرتبة الأولى، حيث ساهمت بنسبة 33% من أصول المالية الإسلامية البنكية العالمية، وتليها ماليزيا بنسبة 15.5%، ثم الإمارات بنسبة 15.4%، وتعتبر هذه البلدان هي الأكثر جاذبية للبنوك متعددة الجنسيات، كونها تشكل أسواقا ذات إمكانات كبيرة لتحقيق اقتصاديات الحجم الناتجة عن استراتيجيات التمركز، كما تمكنت الأسواق الإسلامية الأخرى من جذب بعض البنوك الكبرى لإقامة عدد قليل من الفروع.

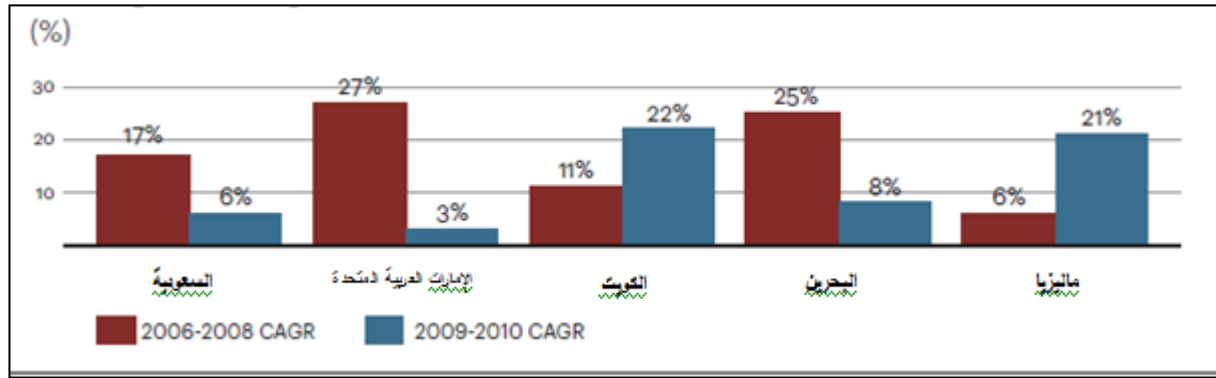
كما يلاحظ أيضا أن هذه البلدان ذات التوجه الإسلامي تحافظ على نظام بنكي تقليدي روي، حيث أنها لم تتبنى النظام المصرفي الإسلامي بشكل كلي، حيث بالاعتماد على معيار حصة البنوك الإسلامية ضمن مجموع أصول القطاع البنكي، يتضح أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 51% (الدراسة تستثني كل من إيران والسودان اللذين يمثل القطاع البنكي الإسلامي بالنسبة لهما 100% من القطاع المصرفي ككل)، ثم كل من الكويت وقطر، والبحرين وكذلك الإمارات، ثم ماليزيا بنسبة 21.3%.²⁹

3- ديناميكية الصيرفة الإسلامية كعامل جذب للبنوك متعددة الجنسيات

إن الملاحظة المتأنية للسوق البنكية الإسلامية تعطي انطبعا بتغير ديناميكيتها في الزمن، ويمكن الاعتماد على معيارين لتتبع تغيراتها وهما: معدل النمو ومعدل الربحية، وقد حاولت دراسة "سيريل غارباو وآخرون"³⁰ سنة 2012 مقارنة المعيارين بالنسبة للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، خلال فترتين، الأولى بين 2006-2008، أما الثانية بين 2009-2010، وقدمت النتائج التالية:

الشكل الموالي يوضح معدل نمو أصول البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية (معدل نمو مقارن)، ويلاحظ أن كل من السعودية، الإمارات والبحرين قد حققت معدلات في الفترة الأولى أفضل من الفترة الثانية، ويقود ذلك إلى توقع بأن هذه الأسواق قد وصلت إلى حصتها القصوى من أسواقها البنكية المحلية، ويعني ذلك تشبع السوق البنكية الإسلامية، بما سيقود إلى مرحلة من إعادة التوطن أو إعادة توجيه النشاط، بينما تبقى معدلات كل من ماليزيا والكويت في الفترة الثانية أفضل من الفترة الأولى، وهذا يعني أن السوق الإسلامية ما زالت تحتوى على فرص، قبل أن تصل إلى "الحصة الطبيعية" من السوق البنكية الإجمالية.

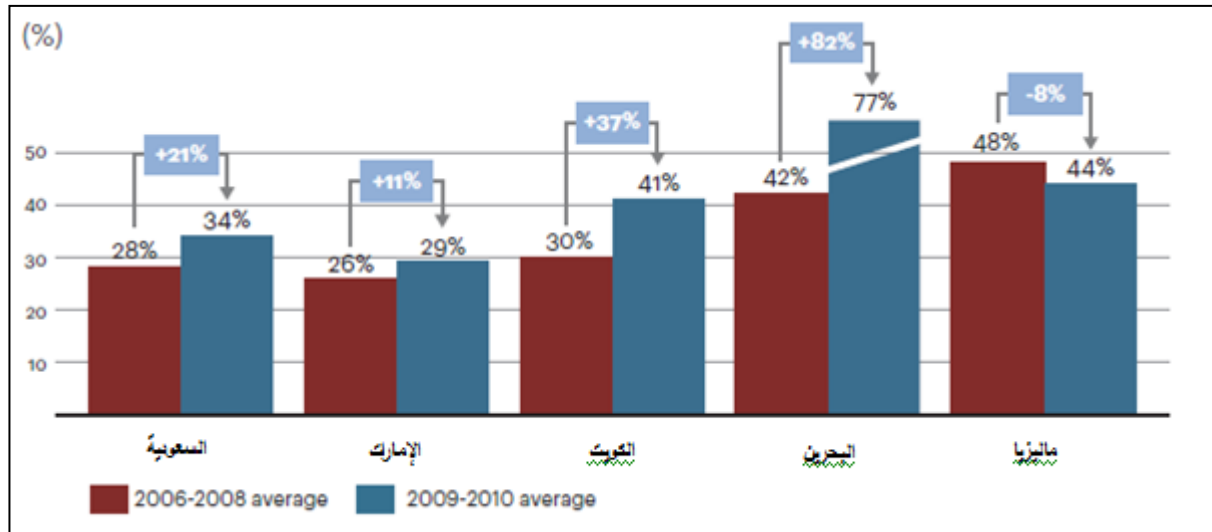
الشكل (2): معدل النمو المقارن³¹ الأصول البنكية بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية



Source : Cyril Garbois and Others, The Future Of Islamic Banking, A.T Kearney Analysis, 2012, P.2

أما معدل الربحية (المقارن مع البنوك التقليدية) المعبر عنه بنسبة العائد على التكلفة، فيلاحظ حسب الشكل الموالي، أن البنوك الإسلامية في كل من السعودية والإمارات والكويت والبحرين قد حققت معدل ربحية أعلى في الفترة الثانية، أما ماليزيا فإن معدل ربحية بنوكها الإسلامية في الفترة الأولى أعلى منه في الفترة الثانية، ويوحى ذلك أن البنوك الإسلامية في تلك البلدان قد استغرقت وقتا حتى تصبح ذات ربحية بالنسبة للبنوك التقليدية رغم تفوقها عليها في البداية حسب معدل نمو الأصول.

الشكل (3): نسبة العائد المقارنة على التكلفة



Source : Cyril Garbois and Others, The Future Of Islamic Banking, A.T Kearney Analysis, 2012, P.2

تعتبر ديناميكية السوق البنكية الإسلامية في هذه البلدان، عن مدى إمكانات تحقيق أرباح بالنسبة لمستثمرين أجنبي، بما يبرر إقامة فروع أو فتح شبابيك، بما يستدعيه ذلك من مصاريف دراسات وأبحاث وعمليات تطوير لخدمات جديدة، وبناء استراتيجيات مناسبة، سواء استراتيجيات التمركز في أسواق البلدان الإسلامية التي تمثل أحواضا هامة للطلب على خدمات إسلامية، أو استراتيجيات التنوع التي تتطلب أبحاثا

ودراسات وتميزا على مستوى الخدمات لاكتساب المزايا الاحتكارية، ويعني ذلك أن المالية الإسلامية تتطلب ديناميكية أخرى على مستوى الأفكار، بما يحقق الفعالية بالنسبة للبنوك المستثمرة و كذلك بالنسبة للزبائن.

3- تجربة "سي تي بنك" و"شركة هونغ كونغ وشنغهاي البنكية"

من أهم البنوك متعددة الجنسيات التي اعتبرت رائدة في مجال المالية الإسلامية: سيتي بنك (CitiBank) وشركة بنك هونغ كونغ شنغهاي (HSBC).

- سيتي بنك (CitiBank)

أقام البنك الأمريكي "سيتي بنك" التابع لمجموعة سيتي متعددة الجنسيات، فرعاً كاملاً لتقديم خدمات ومنتجات إلى القطاع المصرفي الإسلامي العالمي في البحرين سنة 1996 وهو "بنك الاستثمار الإسلامي- سيتي" (Citi Islamic Investment Bank)، حيث تمثلت مهمته في تقديم خدمات مالية إسلامية لعملائها، كما تقدم أنشطة أساسية مثل الحلول الاستثمارية ومساعدة العملاء على الوصول إلى أسواق التمويل الإسلامية، وإضافة إلى الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية للشركات تقدم الشركة خدمات إسلامية مثل تمويل المضاربة والمرابحة والمشاركة والإجارة وتنفيذ أنشطة بنك الاستثمار الإسلامي وفقاً للقانون الإسلامي، وهو يشتمل على هيئة للشريعة لضمان مطابقة خدماته لقانون المعاملات الإسلامية وبهذا يستهدف العملاء والشركات خاصة المؤسسات الصغيرة.³²

وفي ماليزيا، أنشأ سيتي بنك سنة 1994 فرع "سيتي بانك بيرهاد" هو بنك تجاري تقليدي مع شبك إسلامي، وهو يوفر لعملائه مجموعة من الخدمات المصرفية والمالية بما فيها خدمات مصرفية للأفراد للمستهلك وخدمات مصرفية للمؤسسات، وكذلك المنتجات والخدمات الاستثمارية، كما يقدم خدمات مالية خارجية وإدارة الثروات.

يشتمل سيتي بانك بيرهاد على هيئة للشريعة، لضمان مطابقة خدماته لقانون المعاملات الإسلامية وبهذا يستهدف العملاء والشركات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أطلق خدمة حسابات الادخار الإسلامية، كما يتمتع عملاء البنك من الشركات بإمكانية الوصول إلى مجموعة من الخيارات الاستثمارية الإسلامية، بدءاً من الصكوك الإسلامية إلى صناديق الاستثمار الإسلامية³³، ويقدم سيتي بنك حالياً خدمات مصرفية للمستهلك في البحرين والإمارات ومصر، كما يقدم خدمات إدارة الثروات بالإضافة إلى خيارات الاستثمار الإسلامي والتأمين.³⁴

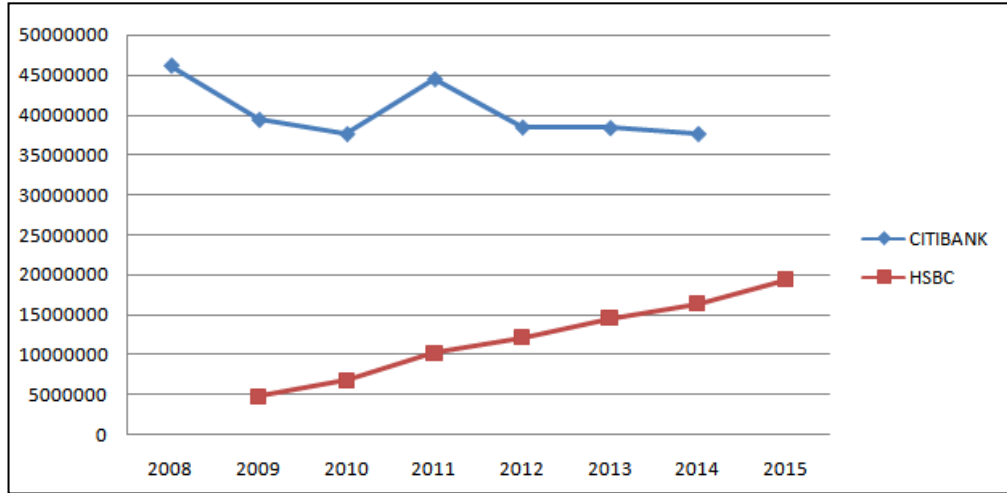
- شركة بنك هونغ كونغ شنغهاي (HSBC)

بنك اش.اس.بي.سي (HSBC) هو اختصار لعبارة شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية (The Hong kong and Shanghai banking corporation)، يعود تاريخ تأسيسه في هونغ كونغ إلى عام 1865 لتمويل التجارة في الشرق الأوسط من خلال اتحاد مجموعته كبيرة من البنوك والائتلاف مع المصرف البريطاني للشرق الأوسط، في عام 1946، وبعد ذلك تم نقل مقرها الرئيسي إلى لندن في عام 1993، وتعتبر المجموعة واحدة من أكبر مؤسسات الخدمات المصرفية والمالية في العالم.³⁵

في مجال المالية الإسلامية، أقام بنك (أش.أس.بي.سي) فروعاً إسلامية بشكل كامل في ماليزيا، متخصصة في تقديم خدمات إسلامية بنكية (Amanah) أو تأمينات (Takaful)، كما أقام فروع في كل من السعودية والإمارات والبحرين والكثير من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية كالمملكة المتحدة، ولكنها فروع تقدم خدمات إسلامية إلى جانب خدماتها البنكية التقليدية، وقد اختار البنك التوطن في الساحات المالية التي تشهد ازدهاراً في الخدمات المالية الإسلامية، وهذا يدخل ضمن استراتيجيات التركز التي تنتهجها البنوك الشاملة.

من خلال ملاحظة بعض الأرقام الخاصة بتطور أصول كل من سيتي بنك وشركة بنك هونغ كونغ وشنغهاي (HSBC) في سوق ماليزيا، يتضح أن السوق لا تمثل نفس الفرص بالنسبة للبنكين، وقد يرجع ذلك إلى درجة التنوع التي يتميز بها كلاهما، حيث يلاحظ أن أصول سيتي بنك في تناقص خلال الفترة ما بين 2008-2014، بينما تتزايد أصول شركة بنك هونغ كونغ وشنغهاي (HSBC) خلال الفترة ما بين 2009-2015، حسب ما يتضح من الشكل الموالي:

الشكل (2): تطور أصول كل من سيتي بنك و بنك HSBC في السوق الماليزي (الف رينغيت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- التقارير السنوية لبنك HSBC لسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.
- التقارير السنوية لسيتي بنك لسنوات 2009، 2011، 2012، 2015.

ويشار بالنسبة لسوق العربية السعودية، أن سيتي بنك قد انسحب من السوق السعودي منذ 2004، وقد يرجع ذلك إما إلى تنافسية كبيرة للبنوك المحلية السعودية، والتي قد تقلص الأرباح وتوجه بالسوق إلى المنافسة التامة، أو إلى عدم عمق السوق ووصولها لحالة الإشباع، أما شركة بنك هونغ كونغ وشنغهاي (HSBC) فهي تقدم تشكيلة خدمات إسلامية على درجة معتبرة من التنوع، حيث تتوفر لزيائن البنك في السوق السعودي حزمة خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي متوجهة أساساً نحو الاستثمارات المالية، كالأسهم والصكوك الإسلامية، وكذلك صناديق الاستثمار والتجارة في الأصول المالية، ويسمح هذا التنوع في تشكيلة الخدمات

المقدمة بتحقيق اقتصاديات التنوع على السوق السعودي، ومحاولة خلق حواجز أمام منافسين من خلال استقطاب أكبر قدر من أنواع الزبائن عبر تمييز أكبر للمنتجات المالية. إلا أن الفرع المتواجد في السعودية لا يقتصر نشاطه على الخدمات الإسلامية، وإنما تظهر لديه بعض البدائل الاستثمارية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والموجهة للزبائن غير الملتزمين بتطبيقها³⁶.

يمكن الإشارة أيضا إلى تكاليف البحث والتطوير التي ينفقها كل من سيتي بنك و بنك HSBC، من خلال تثبيتهما لجنة للشريعة في كل منهما، هدفها البحث عن بدائل تمويلية واستثمارية جديدة والتأكد من مطابقتها لمبادئ الشريعة، وهي تكاليف يفترض اهتلاكها عبر اتساع السوق (اقتصاديات الحجم) وعبر اكتساب مزايا احتكارية (اقتصاديات التنوع)، بما يدعم استراتيجيات المنافسة للبنكين.

فيما يتعلق بالابتكار في مجال الصناعة المالية الإسلامية، كان لكل من البنكين قدرات ابداعية، فقد طور سيتي بنك عدة خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بفضل تواجد فرعه "بنك الاستثمار الإسلامي سيتي" في البحرين، والمجهز بهيئة للشريعة، كما يفترض أن البنك استفاد من تواجده بسوق البحرين، حيث تتركز مؤسسات منظمة للنشاط البنكي على غرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "إيوفي" (AAOIF)، والمجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، أو أيضا مركز إدارة السيولة المالية (LMC)، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA)، مما يسهل عملية التطوير والابداع في مجال المالية الإسلامية.

من ناحية أخرى استفاد بنك أش أس بي سي من تواجده على سوق ماليزيا، وهو فضاء كبير للأفكار وللابتكار في التمويل الإسلامي، كما يتواجد فيه إحدى أهم المؤسسات المنظمة للنشاط المالي الإسلامي وهو مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، وتمتاز السوق الماليزية بأهميتها وتنوعها وانفتاحها، وقد أبدع البنك في خلق مؤسسة منفصلة متخصصة فقط في العمل التأميني "تكافل" (التأمينات)، إلى جانب تطويره للعديد من الخدمات في مجال العمل المصرفي "أمانة".

2-المالية الإسلامية كبديل تنافسي غير مستقر في البنوك الشاملة

لقد شهدت بداية سنوات (2000) نموا كبيرا في مجال المالية الإسلامية، وازداد توجه البنوك المحلية في البلدان الإسلامية نحو خلق بدائل تمويل إسلامية، كما اتخذ عدد من البنوك الكبرى متعددة الجنسيات القرار بفتح جزء من رؤوس أموالها لهذا النوع من الاستثمار، والذي كان في بدايته يقدم معدلات نمو هامة، إلا أن الأسواق البنكية في البلدان التي تبنت المالية الإسلامية سرعان ما وصلت إلى سقف حصصها الطبيعية من حجم السوق البنكي الإجمالي، ما دفع بالبنوك الشاملة إلى إعادة هيكلة أنشطتها المالية الإسلامية، إما بتخفيض النشاط وتحويله أو بالانسحاب من هذه الأسواق³⁷.

ابتداء من 2010، انطلقت عمليات انسحاب عدد من البنوك متعددة الجنسيات من بعض الأسواق الإسلامية، أو تخفيض أعمالها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أسواق تمتعت بجاذبيتها لهذا النوع من الاستثمار كالبحرين وأندونيسيا والبنغلاديش وسنغافورة، وبشكل خاص الإمارات العربية المتحدة، حيث انسحب كل من البنك الملكي لسكوتلندا (روايل بنك أوف سكوتلندا) في 2010، و اللويدز بنك في 2011 الذي باع

فروعه المتوطنة في الإمارات العربية المتحدة لشركة بنك هونغ كونغ شنغهاي (أش.أس.بي.سي)، كما قام هذا الأخير بإعادة هيكلة أعماله البنكية الإسلامية في 2013، ليوقف تقديم خدماته على ستة أسواق من بينها المملكة المتحدة، الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ليحافظ على نشاطه البنكي الإسلامي في كل من ماليزيا والسعودية³⁸.

في نفس السنة، قام أيضا بنك (باركلايز كابيتال) ببيع فروعه في الإمارات العربية المتحدة، وقد يرجع ذلك إلى تشبع السوق من خلال توفر الخدمات لدى البنوك الإماراتية التي تتميز بتنافسية مرتفعة خصوصا في مجال صيرفة التجزئة (القروض الموجهة للأشخاص) وذلك نظرا لكون أغلبها مملوكة من طرف الدولة، مما يجعل من الصعب على البنوك الأجنبية أن تحصل على حصة جيدة من السوق³⁹، ذلك يؤكد الطرح النظري القائم على الأسواق غير كاملة المنافسة كعامل جذب للبنوك متعددة الجنسيات، فحالة التشبع الداخلي سواء من حيث حجم الاستثمارات أو من حيث تنوع الخدمات الذي تتميز به سوق الإمارات العربية المتحدة لا يترك مجالا كبيرا للبنوك الأجنبية لتحقيق اقتصاديات الحجم واقتصاديات التوزيع.

كما قد يعود السبب إلى أن هذه البنوك الكبرى المنسحبة قد عادت للتركيز على أسواقها الأصلية في بلد الفرع الأم، أو للتركيز على أقسام أكثر ربحية للسوق البنكية كصيرفة الشركات الكبرى أو الاستثمارات المالية الأكثر ربحية في السوق العالمية، وهي أقسام السوق التي تتميز أكثر باقتصاديات الحجم، كونها ترتبط بحجم نشاط الشركات متعددة الجنسيات الذي يزداد تمركزها في البلدان الكبرى.

إذن يمكن القول إن توجه البنوك متعددة الجنسيات لتقديم خدمات مالية إسلامية لم يكن بدافع "أخلاقي"، وإنما تحكمه معايير موضوعية كالفعالية والكفاءة والربحية والتحكم في المخاطر، وهي معايير متغيرة في الزمن. فالزيادة في فعالية هذا القسم من السوق البنكية العالمية يترجم بزيادة توجه البنوك الشاملة للخدمات الإسلامية، كما يترجم نقص الفعالية كمحرك للبنوك الكبرى بتراجع أو انسحاب نشاطات هذه البنوك في الخدمات الإسلامية، كما قد ينتج ذلك أيضا عن زيادة تنافسية البنوك الإسلامية المحلية بدعم من الدول، أو عن التشبع بأنواع الخدمات المتوفرة، مما يفقد السوق البنكية الإسلامية إلى تنميط خدماتها خلال فترة معينة، بما يقلص فرص اقتسام السوق بالنسبة للبنوك، ونظرا لكونها تتطلب مصاريف بحث وتطوير، فإن اهتلاكها مستحيل في ظل المنافسة التامة، وهذا يعني أن استمرار الربحية في قطاع الصيرفة الإسلامية يتطلب البحث عن بدائل جديدة للتمويل، وينتج ذلك من خلق ديناميكية فكرية إسلامية هدفها تسهيل سيرورة عملية الابتكار على مستوى البنوك المحلية أو الشاملة، بهدف إبعاد الصناعة المالية الإسلامية عن التتميط الذي يصل بها سريعا إلى حالة الإشباع، وكذلك السعي إلى جعل الأسواق المالية الإسلامية أكثر عمقا من خلال التغطية لكل إمكانات السوق لزيادة الشريحة المستهدفة من الزبائن، لان حجم السوق يوسع حجم الاستثمار في الخدمات الإسلامية.⁴⁰

الخاتمة

تتمتع البنوك متعددة الجنسيات بقدرتها الكبيرة على اكتشاف مزايا الأسواق والاستفادة منها، وتعتبر الأسواق ذات التوجه الإسلامي عن فرص وإمكانات معتبرة لتحقيق اقتصاديات الحجم من خلال التمركز عبر أسواق ديناميكية، بما يسمح بانتشار المعارف المتعلقة بابتكار خدمات ومنتجات جديدة، وكذلك تحقيق اقتصاديات التنويع من خلال بناء استراتيجيات تنافسية قائمة على اكتساب المزايا الاحتكارية وتخفيض تكاليف البحث والتطوير، التي ينتج عنها تكاليف كبيرة تتطلب الخروج من هيكل سوق المنافسة التامة.

وتتبع البنوك متعددة الجنسيات استراتيجية انتقائية بين البلدان التي تبنت المالية الإسلامية، وتقوم هذه الاستراتيجية على فعالية البنوك الإسلامية المحلية لتلك البلدان، فالسوق البنكي الإسلامي يتميز بالتباين بين البلدان الإسلامية من حيث إمكانات السوق، سواء من حيث حجم الطلب، أو من حيث التشريعات الخاصة بالاستثمار البنكي الأجنبي، أو من حيث القدرة التنافسية لبنوكها المحلية.

كما أن البنوك قد تتخلى على جزء من عملياتها المصرفية الإسلامية في بعض الأسواق حسب دالة في الأرباح المحققة، وبالتالي فإن تراجعها يدل على انخفاض أداء السوق البنكي الإسلامي فيها، وهذا يعني أن استراتيجياتها التنافسية على هذه الأسواق متغيرة في الزمن، فقد تكون ظرفية، أو قد تمتد لفترة طويلة ولكن ذلك مرتبط بالفعالية، ما يتطلب إيجاد بدائل تمويلية إسلامية ديناميكية، لأن الاقتصار على البدائل المتوفرة يوصل السوق سريعا إلى حالة الاكتفاء.

إن عمليات الاستثمار البنكي في المالية الإسلامية لم يشكل مجال إبداع للبنوك متعددة الجنسيات انطلاقا من معيار الفعالية من جانبيه العرض والطلب، وإنما هو إطار محدد بتعاليم الشريعة، وهذا يعني أن سوق الطلب على الخدمات البنكية الإسلامية يتفاعل مع أنواع الخدمات التي تقدم وفق الإطار الشرعي للمعاملات المالية الإسلامية، فالطلب إذن مدعم بقبول روحي وإيديولوجي، ولا تحدده معايير الفعالية أو الكفاءة في تخصيص الموارد، أما من جانب العرض فإن البنوك تحاول "التكيف" مع ما تتوصل إليه أفكار المذهب الإسلامي كبديل استثماري مقبول لدى السوق، بعيدا عن إيمانها بأفضليتها.

يعبر انفتاح البنوك الشاملة على بدائل تمويلية ذات أبعاد إيديولوجية مختلفة، عن قدرات النظام الليبرالي اللامتناهية في التكيف مع أفكار تناقضه ومحركه في ذلك هو إمكانات السوق، وهذا يعني أن تقلص الأرباح وتغير معطيات السوق قد تؤدي إلى تبني نماذج بديلة.

الإحالات والهوامش:

- ¹ Meriem HAOUAT, L'Internationalisation Des Banques : Entre Difficultés et Opportunités, Institut Supérieur Européen de Recherches Appliquées au Management (ISERAM), N°1, 2010, P.5.
- ² نظرية عدم كمال الأسواق: التي تفسر اختيار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق التوطن من خلال دراسة إمكانية اكتساب مزايا احتكارية في أسواق غير كاملة المنافسة، وكذلك الحصول على حصص معتبرة من هذه الأسواق، نظرا لعدم كفاية العرض المحلي.
- ³ Joe Staten BAIN, Barriers to New Competition: Their Character and Consequences in Manufacturing, Harvard University Press. Review extracts, 1956.
- ⁴ Le Paradigme « Structure-Comportement-Performance ».
- ⁵ تسمى أيضا الاقتصاد الصناعي، وكذلك يسميها البعض المنافسة غير التامة لأن استراتيجيات السيطرة على السوق ليست ممكنة إلا خارج إطار المنافسة التامة، ولهذا فإن تسمية الصناعي هنا ليست مرتبطة بالقطاع الصناعي، وإنما تتعلق بكل المتعاملين والقطاعات ومن بينها القطاع الخدماتي
- ⁶ Michel DIETSCH, Quel Modèle de concurrence dans l'Industrie Bancaire ? Revue Economique, Vol 43, N°2, 1992, P.231.
- ⁷ Ibid., P.232.
- ⁸ R.E.Caves and M.E. Porter, From Entry Barriersto Mobility Barriers : Conjectural Decisions and contrived Deterrance To New Competition, The Quarterly Journal Of Economics, Vol.91, Issue 2, 1977, P.241-261.
- ⁹ Stijn Claessens and Luk Laeven, Financial Dependence, Banking Sector Competition and Economic Growth, World Bank Policy Research Working Paper 3481, January 2005, P.6.
- ¹⁰ تقاس قابلية "تقاسم" السوق فيما بين المؤسسات من خلال قياس الفارق لأسعار المؤسسات بالنسبة إلى التسعير عند التكلفة الحدية (وهو تسعير سوق المنافسة التامة)
- ¹¹ Carol Ann Northcott, La Concurrence Dans Le Secteur Bancaire, in Revue du Système Financier, Banque Du Canada, Juin 2004, P.80.
- ¹² Ugur Muldur, Les Barrières à l'Entrée Dans Le Marché Bancaire Français, Revue d'Economie Financière, Vol.27, N°4, 1993, P.77.
- ¹³ Michel Dietsch, Op.cit, P.229.
- ¹⁴ Citi Islamic Investment Bank, Annual Report, 31 December 2014, P.3.
- ¹⁵ Dan Chelly et Stephane Sébéloué, Les Métiers du risque et du Contrôle Dans la Banque, in Les Etudes de l'Observatoire des Métiers, des Qualifications et de l'Egalité Professionnelle Entre Les Femmes et Les Hommes Dans La Banque, Mars 2014, P.18-21.
- ¹⁶ Kaouther Jouaber-Snoussi, La finance Islamique, Editions La Découverte, Paris, 2012, P.49.
- ¹⁷ Ibid., P.50.
- ¹⁸ Ibid., P.52.
- ¹⁹ Ibid., P.53.
- ²⁰ السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الكويت، ماليزيا، قطر وتركيا
- ²¹ Maher Hasan and Jemma Dridi, The Effects Of The Global Crisis on Islamic And Conventional Banks : A Comparative Study, Working Paper 10/201, International Monetary Fund, 2010, P.33.
- ²² Maher Hasan and Jemma Dridi, Mise A l'Epreuve : Les Banques Islamiques Ont Mieux Résisté a La Crise Que Les Banques Classique, in Finances & Développement, Décembre 2010, P.47.
- ²³ Ananthakrishnan Prasad, Global Aspirations, in Finance & Development, September 2015, P.50.
- ²⁴ Zineb Shayeh and Mondher Bellalah, Introduction to Islamic Finance and Islamic Banking : From Theory to Innovation, in Islamic Bankink and Finance, Cambridge Scholars Publishing, United Kingdom, 2013, P.6.
- ²⁵ Domanique De COURCELLES, La Finance Islamique : Ethique Et Intelligence De La Globalité, in Etudes En Economie Islamique, Vol.4, No.1, Janvier 2010, P.10.
- ²⁶ Ibid, P.11.
- ²⁷ IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2016, P.7
- ²⁸ Ernst and Young Advisory, World Islamic Banking Competitiveness Report, 2016, P.4.
- ²⁹ Idem.
- ³⁰ Cyril Garbois and Others, The Future Of Islamic Banking, A.T Kearney Analysis, 2012
- ³¹ معدل النمو المقارن هو الفرق بين معدل نمو أصول البنوك الإسلامية ومعدل نمو أصول البنوك التقليدية

³² Citi Islamic Investment Bank, Islamic Markets, 13 May 2016, Sur Le

Site :<https://Islamicmarkets.Com/Islamic-Banks/Citi-Islamic-Investment-Bank> Consulté Le: 18/05/2016

³³ Le site officiel de CitiBank (<http://www.citibank.com.my/english/islamic-banking/index.htm>) consulté le 15/05/2016

³⁴ Citibank Bahrain Rolls Out Sharia-Compliant Corporate Current Account, 17sep 2009.

Sur Le Cite : <https://Www.Thepaypers.Com/Payments-General/Citibank-Bahrain-Rolls-Out-Sharia-Compliant-Corporate-Current-Account/739488-27>, Consulté Le 01 Juin 2016

³⁵ Sur Le Site Officiel De La Banque HSBC : https://Www.Hsbc.Com/About-Hsbc/Our-Businesses?WT.Ac=HGhq_Ah_Struc1.1_On Consulté Le : 1 Juin 2016.

³⁶ Le site Officiel The Saudi British Bank (<https://www.hsbcSaudi.com>)

³⁷ Courtney TRENWITH, Why Are Some of World Biggest Banks Leaving The UAE?, In Arabian Business, Friday 13 February 2015 (www.arabianbusiness.com) consulté le 10 juin 2016.

³⁸ Idem.,.

³⁹ Idem.,.

⁴⁰ El Mostafa BEDDARI, Un Développement Positif et Durable, Qui Fait Le Premier Pas ? *in Finance islamique Rapport 2011*, IFAAS- AIDIMM EPARGNE, P.43.